DOI: https://doi.org/10.31272/jae.i145.1288
Available online at: https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco

مجلة الادارة والاقتصاد
Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah University
College of Administration & Economics

P-ISSN: 1813 - 6729
E-ISSN: 2707-1359

دورالتخطيط الضريبي لكبارالمكلفين في زيادةالايرادات الضريبية

حسن سالم محسن
شعبة التدقيق والرقابة /كلية طب الاسنان/ الجامعة المستنصرية
Email: hassansalim517@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/

ميسون عبد الكريم احمد
قسم الشؤون المالية / رئاسة جامعة بغداد
Email: maisoon.a@uobaghdad.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/

المستخلص

تأتي اهمية البحث من اهمية السياسة الضريبية وهي احدى الادوات التي تعمل على تحقيق الاهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحسين البيئة الاستثمارية للبلاد ليصبح اكثر قدرة على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني انطلق البحث من مشكلة هي (هل التخطيط الضريبي الذي يمارسه كبار المكلفين يؤثر في الوعاء الضريبي على المدى البعيد من خلال الاستفادة من الوفورات النقدية والتوسع بالنشاطات المختلفة اوانشاء مشاريع جديدة مما ينعكس على الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الايرادات الضريبية) بينما فرضية البحث نصت على ان التخطيط الضريبي الذي يمارسه كبار المكلفين يسهم في التشجيع بالدخول في مشاريع جديدة تتناسب تناسباً طرديا مع الايرادات الضريبية في المدىالطويل ويهدف البحث الى توضيح مفهوم التخطيط الضريبي واهميته واستراتيجياته ومدى مساهمته في رسم سياسات التوسع بالاستثمار، واسفر البحث عن جملة من الاستنتاجات ابرزها ان كبار المكلفين عينة البحث قد اتفقوا على ان الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير والسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد وهوالسبب في خلق فرص عمل جديدة وضخ الانتاج والخدمات ونقل التكنلوجيا وزيادة الصادرات وبالنتيجة ينعكس ذلك ايجابياً في مساهمة هذه الشركات في نمو الاقتصاد وزيادة الايرادات الضريبية في المستقبل، ومن اهم التوصيات في البحث هي على كبار المكلفين ابداء المزيد من الاهتمام بعملية التخطيط الضريبي لغرض تخفيض الالتزامات الضريبية دون ان يكون هناك تعارض مع القانون وتحقيق المزيد من الارباح والوفورات النقدية واستخدامها في مجالات التوسع بنشاطاتها وفتح شركات متخصصة او فروع داخل او خارج البلد وضمان استمرار عملها.

معلومات البحث

تواريخ البحث:
تاريخ تقديم البحث: 17 / 10 / 2023
تاريخ قبول البحث: 6 / 11 / 203
عدد صفحات البحث 116 - 126

الكلمات المفتاحية:
التخطيط، الوعاء الضريبه، المكلفين، الايرادات، التهرب الضريبي.

المراسلة:
أسم الباحث: حسن سالم محسن
Email: hassansalim517@uomustansiriyah.edu.iq

1. المقدمة

تسعى الشركات جاهدة الى ضمان استمرارها في سوق الاعمال من خلال تعظيم ربحها لكن بنفس الوقت تصطدم الشركات بالضريبة التي تعتبرهاعبء يجب التخلص اوالتقليل منه. لذا اصبح هاجس الشركات هو البحث عن ثغرات قانونية تمكنها من تخفيض التزاماتها الضريبية الا وهو التخطيط الضريبي الذي تعتبره الشركة من الاجراءات التي تستخدمها اداراتها للاستفادة من الثغرات في القانون لغرض اتباع سياسة مالية يمكن أن تقلل من الالتزام الضريبي أو يتجنب الضرائب تمامًا ويعتبر التخطيطً الضريبي احد الادوات المالية التي يعتمد عليها المكلف في محاولته لتخفيض الضرائب المستحقة بموجب القانون المعمول به مع الاستفادة من الثغرات القانونية من ناحية والامتيازات الناشئة عن التوجيهات القانونية والضريبية من ناحية اخرى، ويختلف التخطيط الضريبي عن التهرب الضريبي حيث يهتم الاخير بتقليل العبء الضريبي باساليب غير قانونية بينما يسعى التخطيط الضريبي للاستفادة من قوانيين الضرائب الموجودة بالاتفاقيات الدولية للوصول الى ادنى عبء ضريبي في حدود القوانيين

الضريبية والانظمة والاعفاءات والحوافز الضريبية في التاثير على الربح الضريبي بتاجيل الاعتراف به او بتخفيضه لاغراض صنع القرار داخل الشركة وتعتبر عملية التخطيط الضريبي سياسة مستمرة لا تتوقف على فترة معينة حيث تاخذ في الاعتبار كل القرارات الادارية التي تتعلق بالضريبة واستراتيجية تقليل العبء الضريبي لاقل حد ممكن من الضريبة المستحقة وهي لا تعني عدم دفع الضريبة قد تكون عملية التخطيط من خلال تخفيض القيمة الحقيقية لهذه الضريبة من خلال التاخر في دفعها والاستفادة من انخفاض القوى الشرائية للنقود مثل تقسيط الضريبة المستحقة او تاجيل سدادها للاستفادة من تغطية المصروفات من خلال استغلال الفرص المتاحة وتوفير اكبر قدر ممكن من السيولة النقدية لتحقيق الاهداف المنشودة للشركات وتعد من اهم القرارات التي تسهم في تحقيق اهداف الشركات وهذه القرارات تتأثر بمبلغ الضريبة الواجب دفعها.

2. اهمية البحث

يستمد هذا البحث اهميته من اهمية الموضوع الذي يتناولة الا وهو التخطيط الضريبي والذي اصبح سمه مشتركة في سوق الاعمال الذي يمارسه بالاخص الشركات (كبار المكلفين) من خلال استخدام اجراءات ادارية ومالية ومحاسبية مختلفة للاستفادة من مختلف استراتيجيات التخطيط الضريبي

ولكون ضريبة الشركات تشكل الحصة الاكبر من اجمالي الايرادات الضريبية في معظم دول العالم على العموم وفي العراق على وجه الخصوص لذا العمل على استيعاب مختلف مواد قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار.

3. اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

1- توضيح مفهوم التخطيط الضريبي واهدافه واهميتة وستراتيجياته.
2- بيان اوجه الاختلاف مابين التخطيط الضريبي المشروع وغير المشروع الذي يعاقب عليه القانون.
3- بيان أثر التخطيط الضريبي في زيادة الايرادات الضريبية.
4- ان التخطيط الضريبي الذي يمارسه كبار المكلفين يسهم في التشجيع على التوسع في الدخول في مشاريع جديدة تتناسب تناسباً طردياً مع الايرادات الضريبية في المدى الطويل لصالح الادارة الضريبية .

4 الجانب النظري

1.4 التخطيط الضريبي:

التخطيط الضريبي للشركات ليس مجرد تخطيط لوضع الشركة المالي وقوائمها، وإنماهوعمليات ضريبية شاملة ومتسلسلة وتحليلية لكافة النواحي المالية وفقاً للكفاءة الضريبية وتحقيقا لمعالجة المحاسبية للضرائب والتي تقتضي تقليل الالتزامات التي تخضع للضريبة.[5] فالشركات (خاصة كبار المكلفين) تسعى عند اعداد اقراراتها الضريبية الى التقليل من الضرائب الواجبة الدفع الى ادنى حد ممكن من خلال الاختيار والمفاضلة بين الاساليب والطرق المحاسبية المؤثرة على الدخل الخاضع للضريبة بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية المتمثلة في استغلال الثغرات الموجودة في القانون.[8].

وهناك عدة تعاريف للتخطيط الضريبي من اهمها :-

1- إجراءات يتبعها الشخص الواقع عليه الضريبة سواء كان فرد أوشركة بهدف تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عليه خلال فترة معينة،وذلك عن طريق اتباع احدى استراتيجيات التخطيط الضريبي والتخطيط المالي والتي تحلل الوضع المالي تحليلاً ضريبياً دقيقاً. [6]
2- الإجراءات والخطط التي يتبعها المكلف لتنظيم شؤون نشاطه، بما يمكنه من التعامل مع التشريعات الضريبية، من قوانين ولوائح وقرارات، بأقل عبء ضريبي ممكن [7]

ويختلف التخطيط الضريبي اختلافاً كلياعن التهرب الضريبي فالتخطيط يستخدم طرق قانونية لعدم دفع قيمة الضريبة أوتخفيضها أماالتهرب الضريبي فهواستخدام أساليب غيرقانونية للتهرب من دفعها تماماً مما يجعل الشركة معرضة لعقوبات قانونية وجنائية وغرامات مالية.

ويرى الباحث ان التخطيط الضريبي من وجهة نظر كبار المكلفين هو التعامل بذكاء مع ملف الضريبة لتأخير الضريبة وسدادها لاحقا وهذا ياتي من المعرفة القوية ببنود القانون .

2.4 أهمية التخطيط الضريبي:

1- تحسين قيمة المدفوعات الضريبية وتقليل قيمة الخسائرالمترتبةعلى الضرائب.
2- من أهم الأهداف التي يحققها التخطيط الضريبي تفادي الوقوع تحت المسئولية الضريبية وأحكام القوانين الضريبية.
3- يساهم بشكل كبيرفي تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الشركة والأصول التي لاتخضع للضرائب.
4- توفيرسيولة كافية لتنفيذ خطط الشركة الاستثمارية.
5- أحد أهم أسباب النمو الصحي للشركة وتحقيقا لاستقرارالاقتصادي لها.
6- يشارك في اتخاذ القرارات الرشيدة والتي تصب في مصلحة الشركة.
7- توفيرخطط ضريبية وتوصيات لتنفيذها بدقة مما يساعدعلى إنجاح الشركة.
8. دورالتخطيط الضريبي في تقليل عبءالضرائب على الشركة لأقصى درجة بطرق قانونية أمنة. [11]

3.4 أنواع التخطيط الضريبي:

وتختلف أنواع التخطيط الضريبي وفقا للطريقة التي يتم التخطيط بها:

1. التخطـيط الضريبي التوافقي: وفيه يتم رسم الخطـة الضريبية وفقاً للأحكام الضريبية المتعارف عليها ومطـبقة داخل الدولة.
2. التخطـيط حسب الوقت: وهي مقسمة إلى تخطـيط ضريبي طـويل الأجل وتخطـيط ضريبي قصيرالأجل.
3. التخطـيط وفقاً للهدف: وفيها يتم رسم الخطـة الضريبية وفقا لهدف محدد ، فمثلا في بعض الأحيان يتم وضع خطـة ضريبية تهدف لاستبدال الأصول المثبتة بأصول أخرى تخضع للعفو الضريبي.
4. التخطـيط الداخلي والتخطـيط الخارجي: يهدف التخطـيط الداخلي إلى تحديد سياسات الشركة المحاسبية وطـريقة تحرير الضريبة ووسائل الدفع الضريبي الحالية وفوائده وطـرق التخفيض الضريبي وغيرها أماالتخطـيط الخارجي فيتم من خلال تحديد الموضوع الضريبي والنشاط ـوالشكل القانوني وتسجيل الشركة القضائي. [15]

4.4 خصائص التخطـيط الضريبي:

يقوم التخطـيط الضريبي المتكامل على عدة خصائص ومنها:

1- التخطـيط الضريبي عملية مستمرة ومتكاملة وتشمل كافة البنود المسجلة بالإقرارالضريبي.
2- التخطـيط لتفادي دفع قيمة الضريبة إذا كان هذا متاح قانونا ،فهناك العديد من البنود يتم استقطـاعهاعند تحديد قيمة الضريبة من قبل المصلحة ،ويمكن هنا للممول الضريبي عند تقديم الإقرار الضريبي استبدال البنود المعروف أنها واجبة الخصوم بالبنود المستقطـعة، ومن أمثلتها استبدال التمويل الشخصي بتمويل عن طـريق قروض البنك.
3- استغلال كافة الإعفاءات الضريبية المتاحة في القانون الضريبي والقوانين المتعلقة لتقليل القيمة المالية المدفوعة للمصلحة.
4- الاستحقاق الضريبي سيقل بالتأكيد إذا كانت الشركة منذ بداية انشائها قد اعترفت بكل التكاليف والمصروفات الملتزمة بها،ولهذا نوصي الشركات النامية بالإهتمام بعمل تخطـيط ضريبي منذ البداية اثبات كافة الاحتياطـات والاستقطـاعات والخصومات التي تمت خلال الفترة الضريبيةُ, ومدى ملائمة الشكل القانوني للشركة من أهم الخصائص الواجب الانتباه لهاعند التخطـيط.
5- تقليل قيمة الوعاء الضريبي هوالهدف الأول للتخطـيط الضريبي ويقوم على استخدام أساليب محاسبية وقانونية متجددة ومتوافقة مع القانون الضريبي ومستجداته.[16]

5.4 ستراتيجيات التخطـيط الضريبي:

تلجأ الشركات الى التخطـيط الضريبي لتفادي الالتزام بدفع ضريبة مرتفعة ولتحقيق وفورات ضريبية تستفيد منها بشكل ايجابي في الاجل القصير وفي الاجل الطـويل ايضاً وندرج ادناه بعض من هذه ستراتيجيات: [14] ,

أ- ستراتيجيات من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية.
ب- ستراتيجيات لنقل الدخل بعيداً عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة.
ج- ستراتيجيات لنقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو لتأجيل الضريبة أو الاستفادة من معدلات ضريبة مستخدمة أسعار التحويل بين الشركات المرتبطة أو فترة الاعفاء الضريبي.
د- استراتيجيات لتخفيض عبء الخضوع للأرباح الرأسمالية.

وهناك بعض الشركات لكبار المكلفين يرى ان ستراتيجيات التخطيط الضريبي تتضمن الاتي:

1- **النفقات الإضافية:** دخل الشركة الخاضع للضريبة يقل بوجود نفقات إضافية للتشغيل، مثل شراء معدات جديدة، ولكن يجب الانتباه ان تكون المعدات مطـلوبة حقا داخل الشركة وستحقق دخل من استخدامها.
2- **تأجيل دفع الضريبة:** ترغب الشركات في تأجيل دفع الضريبة لفترة مالية لاحقة حتى يتسنى لهم استغلال تلك الأموال في الاستثمـار خلال الفترة وبدون فوائد من المصلحة الضريبية.[10]

والاستفادت من الثغرات والمزايا الموجودة في قوانين الضريبة والقوانين الاخرى. وكما مبين ادناه :

أ- قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته. تضمن القانون جملة من الاعفاءات حيث تميز قانون ضريبة الدخل بمنح مزايا لجميع المكلفين بغض النظـر عن الانشطـة الاقتصادية وهذه المزايا تشجع الاستثمـار والاسراع في دفع الالتزامات الضريبية وتستغل الشركات هذه المزايا عند التخطـيط الضريبي لتقليل الضريبة المستحقة عليها.
ب- قانون الاستثمـار رقم 13 لسنة 2006 : اكد قانون الاستثمـار العراقي على تسهيل وتنظـيم العمل في هيئات الاستثمـار ومعالجة بعض المعوقات التي اظـهرها الواقع العملي من خلال تطـبيق قانون الاستثمـار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته، ومن اجل خلق مناخ مشجع وملائم للاستثمار في القطـاعات كافة ومنح امتيازات واعفاءات وقروض ميسرة جاذبة للمستثمرين.
ج- قانون الاستثمـار الصناعي رقم 20 لسنة 1998 المعدل والقانون رقم 35 لسنة 2000. حيث ورد في المادة 8 من قانون الاستثمـار الصناعي اعفاءات وامتيازات.

6.4 دور الضرائب في تشجيع الاستثمـار

ساد الاعتقاد في السابق على ان الضرائب حيادية لاتؤثر بالنشاط الاقتصادي وان وظـيفتها الاساس هي تحصيل الايرادات لسد النفقات العامة وهذا غير صحيح ،غير ان الفكر الاقتصادي تطـور واظـهر اهمية الضرائب الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل بالاساس في اعادة توزيع الدخل فضلا عن كونها من الادوات المهمة في توجيه الاستثمـار من خلال فرض ضرائب قليلة او اعفاء انشطـة اقتصادية معينة مما يدفع الاستثمـار للتوجه نحو هذه الانشطـة او بالعكس كما تؤثر الضرائب في الانفاق الاستهلاكي والادخار اذ ان فرض ضرائب عالية على اصحاب الدخول المرتفعة سيؤدي الى خفض مدخراتهم كما ان الضرائب تؤثر في مستوى معيشة الافراد وانتاجيتهم وتفضيلهم مابين العمل والراحة اذ ان فرض ضرائب عالية يؤدي الى تدهور مستوى معيشة اصحاب الدخول المنخفضة مما يدفعهم لزيادة ساعات العمل .

كما ان الضرائب المرتفعة قد تؤدي الى ارتفاع كلف الانتاج وبالتالي ترتفع اسعار بيع المنتجات وقد يؤدي ذلك الى قلة الطـلب عليها مما يدفع المستثمرين الى التقليل من هذا المنتج وبالعكس فان الاعفاءات قد تقلل من تكاليف الانتاج وتدفع لزيادته ، وللضرائب دور مهم في التأثير على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الركود الاقتصادي الذي يتطـلب فيه تخفيض الضرائب

وزيادة الاعفاءات لتحفيز الاستهلاك والادخار والاستثمار ، اما في التضخم يتطلب فيه زيادة اسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة لتقليل الاستهلاك والطلب على المنتجات [1] . فالبلد الذي يتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما يقدمه من الاعفاءات والامتيازات والضمانات هو الذي يستحوذ على الاستثمارات واكبر قدر من تدفقات رؤوس الاموال .

فهناك رؤوس اموال عربية تقدر بأكثر من الف مليار دولار تدفقت للخارج بسبب عدم ملائمة مناخ الاستثمار ولتشجيع الاستثمارات العراقية والعربية نحتاج الى مايلي:- [4]

1- اعادة النظر في تشريعات الاستثمار وتطويرها على ضوء التجارب العملية والمتغيرات المستجدة .
2- تقديم الحوافز الاضافية للمشاريع الاستثمارية .
3- توفير الرعاية اللازمة للمشاريع العربية من الناحية القانونية .
4- توفير المعلومات والبيانات الشاملة والدقيقة ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية .
5- تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية ، اي التطبيق السليم للقوانين وتحقيق فعالية المؤسسات من اجل تشجيع وجلب الاستثمارات .
6- ربط حجم الاعفاء الضريبي مما يشجع على زيادة الانتاج مستقبلا وفتح مشاريع جديدة يؤدي الى امتصاص ايدي عاملة عاطلة عن العمل في الدولة .
7- تطوير الاسواق المالية العراقية والعربية وربطها مع بعضها البعض .
8- ضرورة وجود اجهزة مشرفة على الاستثمار كدليل على وجود الاهتمام من قبل الدولة

7.4 تاثير الضريبة على الاستثمار

تتأثر الخطط الاستثمارية عادة بالقوانين الضريبية مما ينعكس ذلك على اهداف المستثمريين عندما يكون المستثمرين ضمن شريحة ضريبة عالية ولهم اهداف استثمارية مختلفة مقارنة باولئك الذين يكونون ضمن شريحة ذات معدلات ضريبية اقل وتكون لهم استثمارات تتمتع باعفاء ضريبي[13]

اذ ان مستثمر ضمن شريحة يخضع لضريبة عالية يمكن ان يفضل مثلاً السندات البلدية والتي تكون فوائدها غير خاضعة للضريبة او استثمارات تمنح اعفاءاً ضريبياً او ان تكون ذات ضريبة محدودة . من ناحية اخرى يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار نوع العوائد التي تخضع للضريبةعند اتخاذ قرار الاستثمار . فالعوائد او الخسائر الراسمالية والتي تكون نتيجة تغير اسعار الاصول . تدفع ضريبة بشكل يختلف عن الضريبة التي تدفع على الدخل ، حيث يتم دفع الضريبة على الدخل عند استلامه بينما العوائد او الخسائر الراسمالية يفرض عليها ضريبة عندما يتم بيعها [2] . فعند اتخاذ قرار بالاستثمار لابد من مواجهة التساؤلات الاتية :

ماهي الاستثمارات المربحة للشركة ؟ من اين تمول هذه الاستثمارات ؟ هل التمويل المتوفر لدى الشركة كافي من عدمه ؟ ماهو نوع الائتمان ؟ ماهو مقدار المخزون الامثل ؟ ماهو مقدار الاموال التي ستوزع على المساهمين ؟ كيف تتم المبادلة بين المخاطرة والعائد ... الخ) . من الذي يرد على هذه التساؤلات بقرارات رشيدة ؟

وهذه الاسئلة ممكن الاجابة عليها من خلال عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والحصول على الاموال والاستخدام الامثل لها بطريقة تمكن الشركة من تحقيق الاهداف المطلوبة وتشمل هذه العملية التقويم للموجودات والمطلوبات وحق الملكية تهتم كل شركة ايا كانت كبيرة او صغيرة هادفة للربح بالادارة المالية وان نجاحها او فشلها يعتمد على القرارات المالية التي تتمثل باربعة قرارات رئيسية هي [9]

1- قرارات التمويل
2- قرارات الاستثمار
3- قرارات راس المال العامل
4- قرارات مقسوم الارباح

توضيح محتوى القرارات في ادناه :

1.7.4 قرارات التمويل :-

يعرف قرار التمويل :- بانه كيفية الحصول على الاموال بالشكل الامثل اي التمويل المناسب هل هو (تمويل قصير الاجل ، تمويل طويل الاجل ، تمويل بالملكية ، تمويل بالدين....) بما يعظم ثروة المساهمين وتعظيم قيمة الشركة لهذا يجب على المدراء الماليين عند اتخاذهم لقرار التمويل ان ياخذوا بعين الاعتبار ان هناك عدداً من المصادر البديلة التي تمكنهم من الحصول على الاموال ويترتب على استخدامها كلاً من (العائد والمخاطرة).

العائد :- هو مايزيد عن كلفة التمويل

المخاطرة :- هي المخاطرة المالية

وان استخدام التمويل الامثل هو (مزيج من التمويل بالدين والملكية) لانهما يخفضان كلفة التمويل ويعظمان قيمة الشركة واتاحة الفرص الاستثمارية الرابحة لها.

التمويل بالدين :- هو تمويل خارجي باكمله جزء منه تمويل قصير الاجل المتمثل بالائتمان التجاري والقروض المصرفية والجزء الاخر تمويل طويل الاجل المتمثل بالقروض المصرفية طويلة الاجل والسندات.

التمويل بالملكية :- هو التمويل من الاحتياطي وارباح المساهمين .[17]

2.7.4 قرارات الاستثمار :-

يعرف قرار الاستثمار :- هو كيفية توزيع اموال الشركة في هياكل استثمارية للحصول على اكبر منفعة (مادية ومعنوية) وماهي الفوائد المستقبلية المتوقع من هذه الاستثمارات ومخاطرة هذه العوائد(المخاطرة المصاحبة لقرارات الاستثمار) .

المخاطـرة :- يقصد بها درجة التقلب الناجمة عن تغير الاوضاع الاقتصادية واحوال السوق يعتبر هذا الاختيار ذو اهمية كبيرة لتأثيره على ربحية الشركة .[3]

3.7.4 قرارات راس المال العامل :-

يعرف راس المال العامل :- هو الموجودات المتداولة للشركة وتشمل (النقد / الاوراق المالية / الحسابات المدنية / المخزون) هناك علاقة مباشرة بين نمو الشركة والحاجة الى زيادة راس المال العامل ، فنمو الشركة ممثلاً بزيادة حجم مبيعاتها وهذا يتطـلب مستويات عالية من راس المال العامل لدعم هذا النمو في الانتاج والمبيعات. [12]

4.7.4 قرارات مقسوم الارباح :-

يحدد كل من قرار التمويل والاستثمـار التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع المساهمون الحصول عليها . يعرف قرار مقسوم الارباح :- هو توزيع صافي الدخل الذي حققته الشركة او جزء منه على المساهمين وهو احد اهم القرارات المالية في الشركة وتعتبر هذه الارباح دخلاً جارياً ينتظـره العديد من المساهمين.[11]

5. الجانب التطبيقي

1.5 حالات دراسية عملية

استعان الباحث في هذا المبحث على حالات عدد [3] من الشركات لكبار المكلفين التي تمارس التخطـيط الضريبي من خلال استخدامها برامج لصيانة الموجودات وتدريب العاملين واجراء البحوث والدراسات والدعاية والاعلان وايجار المباني والالات والمعدات وهذه المصاريف هي ضرورية لانتاج الدخل ولها اثار ايجابية للتطـوير ولتخفيض مبلغ الضريبة (ويجب ان تكون تلقائية تخدم الوحدة الاقتصادية وغير متعمدة لتحقيق منافع ذاتية على حساب الاضرار بمصالح الاطـراف المعنية لاخرى وبالتالي يكون عملها انتهازي وغير اخلاقي) وادى ذلك الى تحقيق وفورات ضريبية شجع هذه الشركات الى زيادة استثماراتها وزيادة راس مالها وتنوع وعائها الضريبي وزيادة الايرادات الضريبية.

2.5 :حالة معلومات أساسية عن البنك:

تأسس البنك الاستثماري بموجب شهادة تسجيل الشركة رقم م.س/8546 الصادرة عن سجل الشركات العامة بتاريخ 2 كانون الثاني 2000 برأسمال قدره [200] مليون دينار وحصل على ترخيص مصرفي صادر من البنك المركزي. العراق وبدأ نشاطه في 28 أغسطس 2000 من خلال فروعها الرئيسية.

3.5 المحاسبة الضريبية :

قدم البنك حساباته الختامية عن العام المالي 2020 إلى إدارة كبار المكلفين في هيئة الضرائب، إلا أن المخمن لم يقبل النتائج المستخرجة من دفاتر أعماله بعد رفض بعض المصاريف بنسب مختلفة. لأهميتها النسبية وجمعها مع مبلغ التخصيص بسبب التعظيم المصاريف لغرض تخفيض الربح الحقيقي لتقليل الضرائب كما واظهرت نتائج الحسابات هناك توسعات بمبلغ [1000000000] مليار تم تدويرة لمدة خمس سنوات ولم يتم استغلال المبالغ وقامت السلطة المالية بتقدير المبالغ عن هذه الاحتياطات وتم سدادها من قبل ريع هذه المبالغ ولم يتم المساس براس مال وقرض [5000000000] مليار لمدة خمس سنوات بفائدة 10% حيث بلغت الفائدة المصرفية المكتسبة [1250000000] مليارومئتان وخمسون مليون بينما بلغت الضرائب المترتبة على تلك الاحتياطيات [5000000000 X 15%= 750000000] مليون مقدار الضريبة واجبة الدفع.

الجدول (1) يبين الدخل الخاضع للضريبة

البيان	دينار	دينار
الربح المحسوب من التسوية بيان أرباح وخسائر لضريبة الدخل (الدخل الخاضع للضريبة بتقديرات احتياطي)		230540076
إضافة المصاريف الرفض الضريبي		
مخصص الديون المعدومة	36450000	
الوقود والزيوت	23544728	
مصاريف متنوعة	21624944	
صيانة المركبات	18364082	
السفر والوفود	48416196	
اتصالات عامة	45293523	
التدريب والمؤهلات	13630600	
للأبحاث والاستشارات	15813800	
إعلان ترويجي	8010108	
رسوم الخدمات المتنوعة	21883374	
الإندثار(الاستهلاك)	138296346	
إجمالي المبلغ المضاف إلى الربح		391327681
الدخل الخاضع للضريبة (تقييم الاحتياطي الإضافي)		621867757

الملاحظات :يرى الباحث من خلال دراسة حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع ان المصرف مارس التخطيط الضريبي في بعض المصاريف من خلال تضخيم المبالغ وتقليل مبلغ الارباح وبالتالي يستفيد من هذه الوفورات النقدية للتوسع في نشاطها وزيادة راس مال الشركة الامر الذي انعكس على ايراداتها.

ومارس التخطيط الضريبي من خلال التوسعات بمبلغ [1000000000] مليار تم تدويرة لمدة خمس سنوات وتم سدادها من ارباح هذه المبالغ دون المساس براس المال. والقرض [5000000000] مليار لمدة خمس سنوات سدد ضريبة عنه بمقدار [750000000] مليون بينما الفائدة عن هذا القرض بلغت [1250000000] مليار. وهذا يدل على ان للتخطيط الضريبي دور في زيادة الايرادات الضريبية على المدى البعيد من خلال تشجع المصارف الى التوسع في نشاطها وزيادة رأس مالها.

الجدول (2)"مذكرة التخمين (طبق الاصل)" المصدر: الهيئة العامة للضرائب

"أسم الفرع : قسم كبار المكلفين"			
"رقم المخمن" سنة 2020 تقديرية			
"أسم المكلف : بنك رقم (س) للاستثمار والتمويل" "المهنة ومصدر الدخل" "رقم الأضبارة: بلا نوع التقدير: إضافي إحتياطي "			
المقتبسات			
مبلغ بالدينار	نوع العمل	أسم الدائرة	"رقم الكتاب وتاريخه"
9918780398 230540076 1250000000 391327681 1871867757	"الإيرادات بموجب الحسابات" "االفائض بموجب الحسابات" فائدة القرض المصاريف المرفوضة "االفائض المستخرج حسب تقرير قسم الرقابة والتدقيق"		
"أحتساب الدخل الخاضع للضريبة" "المصاريف المرفوضة" "دققت وتم تقدير الشركة إضافي إحتياطي عن الربح المستخرج بموجب تقرير قسم الرقابة والتدقيق" "الفائض المستخرج بموجب تقرير قسم الرقابة والتدقيق 1871867757 ينزل التقدير الاحتياطي الاول" (266991000) 1604876757			
"مبلغ الدخل دينار"	"السماح دينار"	"الدخل الصافي دينار"	"مبلغ الضريبة دينار"
1604876757	-	1604876757	240731513
"موافقات الدائرة "			"تبليغ المكلف أو وكيله"
"وقد تم تقدير المصرف إضافي إحتياطي وحسب الربح المستخرج بموجب تقدير قسم الرقابة والتدقيق بعد تدقيق حسابات المصرف" المخمن / موقع التاريخ / بلا " عباره عن الدخل الصافي في سعر الضريبة لكل الشركات (15%)" 1604876757 X 15%= 240731513 "مبلغ الضريبة المستحق على المصرف بعد اضافة المخصصات والمصاريف والفائدة من قبل المخمن بموجب قانون ضريبة الدخل"			اسم:المدير المفوض توقيع: التاريخ: بلا

4.5 معلومات عامة عن البنك:

البنك شركة مساهمة خاصة تأسست بموجب قانون الشركات رقم [36] لسنة 1983 بموجب شهادة التأسيس رقم م.ش/5211 بتاريخ 1993/7/7الصادرة عن مسجل الشركات، رأس المال الاسمي هو [400 مليون] دينار عراقي. بموجب الكتاب رقم ص أ /د / 491بتاريخ 1993/9/28 تم الحصول على ترخيص مصرفي من البنك المركزي العراقي.

5.5 المحاسبة الضريبية:

يتم تقدير هذه الإيرادات كاحتياطي بناءً على الإيرادات المبينة في حسابات العام الحالي (2021) بناءً على النسبة (15%) المذكورة في الضوابط السنوية، بناءً على مذكرة التخمين المذكورة لاحقاً، ومع ذلك ظل البنك مصرا على النتائج المحاسبية للعام السابق وإحيل الملف إلى قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمراجعتها. قام البنك بتقديم السجلات اليومية، والقيود، ودفتر الأستاذ العام ،والمستندات التي تحتوي على إيصالات التسجيل والدفع والاستلام. عندما يقوم المدقق بإجراء الفحص، فإنه سيركز على بعض الفقرات التي يعتبرها مهمة للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة

الجدول (3) يبين الدخل الخاضع للضريبة

البيان	دينار	دينار
"الربح بموجب كشف تسوية حساب الأرباح والخسائر لإغراض ضريبة الدخل (الدخل الخاضع للضريبة)"		7052886285
تضاف المصروفات المرفوضة ضريبياً		
صيانة	221786000	
ايجار وخدمات	76937383	
سفر وايفاد	85743000	

	77600000	اتصالات وانترنيت
	56770000	وقود وزيوت
	48672750	ضيافة
	23124000	نشر وطبع
	15701000	دعاية واعلان
	13018000	قرطاسية
	9192000	اجور نقل
	8854000	اللوازم والمهمات
	4594000	المؤتمرات والندوات
	3855750	رسم طوابع المالية
	175000	النقص في الصندوق
	252782000	مصرفات خدمية اخرى
	186474823	اخرى
1085279706		مجموع المصاريف التي تم رفضها
8138166000		الدخل الخاضع للضريبة

الجدول (4) مذكرة التخمين (طبق الاصل)"

"أسم الفرع :قسم كبار المكلفين"

"رقم المخمن : ؟؟؟؟ " سنة 2021 تقديرية

"أسم المكلف : مصرف رقم (ص) للاستثمار والتمويل"

"المهنة ومصدر الدخل:"

"رقم الأضبارة: بلا" نوع التقدير: إضافي

المقتبسات

المبلغ بالدينار	نوع العمل	أسم الدائرة	رقم الكتاب وتاريخه
17255182237 7052886285	"الإيرادات بموجب الحسابات" الفائض حسب كشف التسوية		

"أحتساب الدخل الخاضع للضريبة المصاريف المرفوضة

دققت وتم تقدير إضافي إحتياطي عن الربح المستخرج بموجب الفائض المعدل بعد رفض بعض المصاريف المرفوضة ضريبيا."

مبلغ الدخل دينار	السماح دينار	الدخل الصافي دينار	مبلغ الضريبة دينار
%15x8138166000	-	8138166000	1220725000

موافقات الدائرة	تبليغ المكلف أو وكيله:
"وقد تم تقدير المصرف إضافي إحتياطي وحسب الربح المستخرج المخمن / موقع التاريخ / بلا "	اسم: المدير المفوض التوقيع: موقع التاريخ:

الإضافي: يتم عمل تقدير نهائي من قبل قسم الرقابة والتدقيق بعد إضافة المصاريف الضريبية غير المقبولة وإرجاع الحسابات إلى قسم كبار المكلفين لغرض تحصيل الضرائب. وحسب المادة (3) من قانون ضريبة الدخل لسنة 1983 التي نصت بمايلي:-

1- تنزل من الدخل الإجمالي للمكلف من كل مصدر دخل خاضع للضريبة المصاريف المقبولة المتعلقة به خلال الفترة الضريبية وفق أحكام القانون وهذا النظام.

2- تنزل المصاريف المقبولة بما لا يزيد على (50%) من الدخل الإجمالي المحتسب وفقاً لنسب الأرباح القائمة التي تصدر بموجب نظام الاقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الارباح والتعليمات الصادرة.

تم رفض هذه المخصصات من قبل المخمن لوجود أحكام صريحة في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 بعدم الاعتراف بهذه المخصصات. أما المصاريف الأخرى فتتم إحالتها إلى قسم الرقابة والتدقيق ليطلب من المكلف تحليل المبالغ المدفوعة.

ملاحظات الحالة:

1- بشكل عام، فإن رفض أي فقرة لا يتوافق مع العدالة الضريبية لأن الكثير من النفقات حقيقية، لكن الخدمات تقدمها جهات لا تستطيع تقديم المستندات اللازمة لتعزيز النفقات، ولذلك يجب على السلطات المالية أن تعي هذه الحقيقة وتعطي نسبة تمثل

الإنفاق الفعلي. الحدود المقبولة لعدم التعزيز وخاصة المبالغ المرفوضة كبيرة جداً وغير معقولة. وينبغي التعامل مع المشاريع الاقتصادية على هذا النحو.

2- فالمصرف قد مارس التخطيط الضريبي من خلال تضخيم مبالغ المصروفات مما ادى الى تقليل مبلغ الارباح ومن ثم فانها يستفيد من هذه الوفورات النقدية لزيادة راس مال المصرف وبالتالي زيادة الايرادات من خلال خلق وعاء ضريبي جديد ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية زيادة ملحوظة.

6.5 معلومات عامة عن الشركة

1- اسم الشركة :- السامر للاتصالات شركة مساهمة خاصة .
2- نشاط الشركة :- تطوير قطاع الاتصالات في عموم العراق .
3- تاريخ تأسيس الشركة :- 2007
4- رأس مال الشركة عند التاسيس :- 1000000000 دينار عراقي .

هدف الشركة :- المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الاتصالات وفقاً للتطورات والاسهام في تنشيطه وفق خطط وبرامج التنمية خدمة للاقتصاد الوطني .

البيانات المالية :- المبالغ بالدينار العراقي.

الجدول (5) كشف العمليات الجارية لشركة السامر

البيان	2018	2019	2020
ايراد النشاط التجاري	1565802209	335358377	2172590793
تنزل المصروفات الجارية			
الرواتب والاجور	68674340	11765242	92944278
المستلزمات السلعية	85109819	451605	1879597
المستلزمات الخدمية	255346384	51663248	289674744
مقاولات وخدمات	19133285	3309209	19910338
مشتريات كلفة الخدمات المباعة	149367578	48875718	318359849
الاندثارات	224929096	46862336	317218092
الضرائب والرسوم	256989863	23115678	321016679
مجموع المصروفات الجارية	1059550365	186043036	1361003577
فائض العمليات الجارية (اولى)	506251844	149315341	0
ايرادات اخرى (عرضية)	2778892	917679	811587216
تنزل المصروفات التحويلية والاخرى			
فوائد مدينة	70166542	12209749	13873229
المصروفات التحويلية	1879300	231957	45435390
المصروفات الاخرى	8287601	2482586	1618415
مجموع المصروفات التحويلية	80333443	14924292	47053805
فائض العمليات الجارية (الثانية)	428697293	135308728	778406640
كشف التوزيع			
الربح السنوي	428697293	135308728	778406640
احتياطي الزامي 5%	18265024	5750579	38920332
ضريبة الدخل	63396810	20297143	116236581
المحول الى فائض متراكم	347035459	109281006	623249727

ملاحظات الباحث عن الحالة:

1- عام 2019 تم زيادة رأس مال الشركة ليصبح [000 000 000 270] دينار عراقي.
2- عام 2019 تم تحويل الشركة من [شركة محدودة] الى شركة مساهمة خاصة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات .
3- عام 2020 تم زيادة رأس المال ليصبح [270012000000] مرة ثانية بطرح اسهم جديدة للاكتتاب مقدارها 12 مليون سهم
4- تم تغير الشكل القانوني للشركة وتحويلها من شركة محدودة الى شركة مساهمة في تشرين الثاني عام 2019
5- لوحظ من خلال دراسة حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع للسنوات [، 2018 ، 2019 ، 2020] ان الشركة مارست التخطيط الضريبي من خلال بعض المصاريف [خدمات الصيانة ، خدمات ابحاث وتجارب ، دعاية واعلان وضيافة ، استئجار موجودات] وكما مبين ادناه في الجدول

الجدول(6) مصروفات مقبولة ضريبيا من قبل المشرع العراقي (التخطيط الضريبي)

السنة	خدمات الصيانة	خدمات ابحاث وتجارب	دعاية واعلان وضيافة	استئجار موجودات	المجموع
2018	9594835	78484891	39160531	30560838	157801095
2019	13307343	107797324	50148701	49550009	220803377
2020	17322254	111847046	67293235	110337113	306799648
المجموع	52568095	336433566	185087464	215183812	789272937

6- ان الشركة مارست التخطـيط الضريبي من خلال تغيير شكلها القانوني وتحويلها من شركة محدودة الى شركة مساهمة وتضخيم مبالغ المصروفات وتقليل الارباح وبالتالي فانها تستفيد من الوفورات النقدية لزيادة راس مال الشركة ومن ثم زيادة الايرادات وبالنتيجة زيادة الحصيلة الضريبية زيادة ملحوظـة .

ففي عام 2019 كانت هناك زيادة واضحة في مبلغ المصاريف (التخطـيط الضريبي) مما ادى الى انخفاض مبلغ الضريبة حيث بلغت [20297143] مما شجع الشركة الى التوسع في نشاطـها وزيادة راس مال الشركة من [1000000000] الى [270000000000] وبالنتيجة زادت الحصيلة الضريبية حيث بلغت في عام 2020 [116236581] والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (7) التخطـيط الضريبي واثره في الحصيلة الضريبية في الشركة

اسم الحساب	2018	2019	2020
الايرادات	1565802209	335358377	2172590793
المصروفات التخطـيط الضريبي	157801095	220803377	306799648
مبلغ الضريبة	63396810	20297143	116236581
راس مال الشركة	1000000000	270000000000	270012000000

6. الاستنتاجات

1- اظـهرت النتائج ان الشركات لكبار المكلفين قد اتفقوا على ان الوفورات النقدية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطـيط الضريبي تعد عاملاً لجذب الاستثمـار (انشاء مشاريع اقتصادية جديدة) او (التوسع بالنشاطـات الاقتصادية القائمة) . من خلال مرعاة طـبيعة هذه الوفورات النقدية وتحقيق الاستخدام الافضل لها، وبالنتيجة ان هذا الاستثمـار هو عامل رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير والسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد.

2- اظـهرت النتائج ان شركات كبار المكلفين تمارس عملية التخطـيط الضريبي من خلال اتباعها لسياسات مالية وادارية ومحاسبية مختلفة مثل تدريب وتاهيل العاملين وانفاق مبالغ ضخمة على الدعاية والاعلان واتباع برامج صيانة وتجديد للاصول الثابتة واطـالة العمر الانتاجي لها باعتبارها مصاريف مقبولة ضريبياً

3- تبين ان شركات كبار المكلفين تمارس عملية التخطـيط الضريبي بانها تستفيد من الاعفاءات التي منحها قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل وتستفيد من الاعفاءات التي منحها قانون الاستثمـار رقم 13 لسنة 2006 كل حسب اختصاصه . وتـهتم هذه الشركات بالقوانين والانظـمة والتعليمات وتستعين بعض الشركات

4- بخبرات مستشار بالامور الضريبية للاستفادة من خدماته وتحقيق وفورات نقدية لغرض زيادة ارباحها وبالنتيجة زيادة الايرادات الضريبية

5- وجد ان هناك اهتمام كبير من قبل الشركات بعمل خطـة تاخذ بعين الاعتبار جميع البنود التي يمكن ان تخفض مبلغ الضريبة لانه يؤثر على القرارات الاستثمـارية والتمويلية والمحاسبية لهذه الشركات للحصول على الاعفاءات الضريبية.

6- إنَ للضريبة اهداف متعددة ، كالـهدف المالي والأجتماعي والأقتصادي والسياسي الا إنه لايمكن تحقيقها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية مالم يتم تبني عملية التخطـيط الإستراتيجي للضريبة.

7. التوصيات

1- على الشركات ابداء المزيد من الاهتمام بقانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمـار والاستفادة من جميع المزايا التي تشجع على الاستثمـار واقامة مشاريع تنموية تعمل على دعم الاقتصاد الوطـني والحصول على الاعفاءات الضريبية لفترة زمنية معينة وتحقيق المزيد من الارباح والوفورات النقدية.

2- على الشركات ابداء المزيد من الاهتمام والسعي الى اندماج الشركة مع شركات اخرى مشابهة لها في النشاط للحصول على اعفاءات ضريبية وقدرة الشركات المندمجة على المنافسة مع الشركات الكبيرة الاخرى .

3- على الشركات ابداء المزيد من الاهتمام بتدريب وتأهيل العاملين لديها واكسابهم مهارات وقدرات عالية في مجال اختصاصهم وانفاق المبالغ لغرض الدعاية والاعلان والعمل على صيانة وتجديد الاصول الثابتة باعتبارها مصاريف مقبولة ضريبياً.

4- على الشركات ابداء المزيد من الاهتمام بالاستعانة بخبرات مستشار بالامور الضريبية والاستفادة من خدماته لانه على اطـلاع مستمر بالاجراءات والتعديلات والمتطـلبات الضريبية بالاضافة الى تقديم التوصيات والمشورة للادارة على ضوء النتائج السابقة.

5- دعم وتشجيع الاستثمـار المحلي والاجنبي ومنح امتيازات واعفاءات جاذبة للمستثمرين لتأهيل وتشغيل الشركات بالشكل الامثل وينعكس ذلك ايجابيا على التنمية الاقتصادية وتنوع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الايرادات الضريبية في المستقبل.

المصادر

[1] احمد ، احمد ماهر، (2014) التخطـيط الاستراتيجي طـ2، الدار الجامعية ، الاسكندرية.
[2]الدوري، مؤيد عبد الرحمن،(2010) ادارة الاستثمـار والمحافظـ الاستثمـارية، طـ1 عمان ، الاردن ، .
[3]القيسي، أعاد حمود (2011)، المالية العامة والتشريع الضريبي طـ/8، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

[4]ديوان الرقابة المالية ، مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية ، القاعدة المحاسبية رقم (6) المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية.
[5]ديوان الرقابة المالية ، مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية ، دليل التدقيق رقم (2) المتعلق بتقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية.
[6]زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط3 ، دار الملاك للفنون والادب والنشر بغداد ، 2009.
[7]صبري، نضال رشيد، محاسبة ضريبة الدخل، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، 1998.
[8]عبد الغفار، هناء، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، ط1، بيت الحكمة، بغداد ، 2002 .
[9] فضل / واخرون (2008) دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الاجنبية بحث مقدم الى الندوة العلمية الضريبية الاولى / بغداد / .
[10]قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) المعدل .
[11]قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة (1982) والقرارات الملحقة به وتعديلاته.
[12]كماش / كريم سالم (2010) مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول الى اقتصاد السوق رسالة دكتوراة / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية.
[13] ناصر/ عبير علي (2019) دور التخطيط المالي لمواجهة عجز الموازنة في ظل شروط صندوق النقد الدولي رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد /.
[14]نظام مسك الدفاتر التجارية لإغراض ضريبة الدخل رقم (2) لسنة (1985).(
[15] KPMG, Aggressive tax planning, Working paper, Finances Quebec, January 2009

[16] William, Michael G, Hughes John S, and Levine, Carolyn B (Influence of Capital Gain Tax policy on the credibility of Unverified Disclosures) The Accounting Review vo185 Lssue2, March 2010.

DOI: https://doi.org/10.31272/jae. i145.1288
Available online at: https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco

Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah University
College of Administration & Economics

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

The Role of Tax Planning for Senior Taxpayers in Increasing Tax Revenues

Hassan Salem Mohsen
Audit and Control Division, College of Dentistry, Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq.
Email: hassansalim517@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/
Maysoon Abdul Karim Ahmed
Dep. of Financial Affairs, Presidency of the University of Baghdad, Baghdad, Iraq.
Email: maisoon.a@uobaghdad.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/

Article Information

Article History:
Received: 17 / 10 / 2023
Accepted: 6 / 11 / 2023
Available Online: 1 / 9 / 2024
Page no: 116 – 126

Keywords:
Planning, tax base, taxpayers, Revenue, tax evasion

Correspondence:
Researcher name: Hassan Salem Mohsen

Email: hassansalim517@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The importance of the research comes from the importance of tax policy, which is one of the tools that works on...Achieving economic, financial, and social goals and improving the country's investment environment will help it become more capable of stimulating the wheel of the national economy. The research started from the problem of (Does tax planning practised by senior taxpayers affects the tax base in the long term by benefiting from cash savings, expanding various activities, or creating new projects, which... It is reflected in the tax base and thus increases tax revenues). At the same time, the research hypothesis stated that tax planning practised by senior taxpayers contributes to encouraging entry into new projects that are directly proportional to tax revenues in the long term. The research aims to clarify the concept of tax planning, its importance, strategies and the extent of its contribution to policy-making. Expansion of investment and the research resulted in several conclusions, the most prominent of which is that the senior taxpayers in the research sample agreed that the tax savings obtained through tax planning are a significant factor in determining the economic position of the state in the short term and the main reason for economic growth in the long term, which is the reason for creating... New job opportunities, pumping production and services, transferring technology, and increasing exports. As a result, this is reflected positively in these companies' contribution to the economy's growth and increasing tax revenues in the future.